

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الكافرين **الحمد لله** الذي جعل هذه الآية  
خير ما اخرجت للناس ووضع عنا الاصر والاعلال وطهرنا من الازناس وجعل العلم  
المجاهدين بين الانام اعلاما مهتدا بهم قواعد الشريعة ووضح باراهم بعضلات الاحكام  
الكرامات لينال الفلاح من اتباع احكامهم الى يوم الواقعة اذ انفاهم حجة قاطعة واختلاف  
رحمة واسعة تضيئ القلوب بنوار افكارهم وتسد النفوس باتباع انوارهم فلهذا انكر على  
فضله المزيدي وله الحمد على نصر النبي للاخصى واعلاها كلمة التوحيد **واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له** انه تفرق بالكمال وتوحد بالابجاد والاكمال **واشهد ان**  
سيدنا وسيدنا وذرنا ولا ذرنا محمد عبدك ورسولك خيرتنا اذ انقطعت الاوصال  
وتوصلت العلائق وعرضت الاعمال ولم يبق الا المجازاة والتصاص او لمن يفيض  
الملك للمتعامل والصلوة والسلام على هذا النبي الكريم **الرووف الرحيم** القائل بعنت  
بالحنيفة السخية السهلة وقال ايضا الدين يسر ولن يشاد الدين احد الا غلبه  
وعلى ذلك الكرام وصحبه المرتقين اشرف مقام الى يوم الدين **وبعد** فيقول العبد  
الواثق بكرم ربه الوفي ابو الاخلاص حسن الشربلاني الحنفي قد ورد سوال في رجل  
حنفي المذهب يسئل من ردهم ونحوه اراد تعليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الوضوء  
بذلك الخراج وتقليده ايضا في عدم النقض بالسنن الذي لا لثة معه كما قال به الامام الاعظم  
ابو حنيفة صلي الله عليه وسلم جواز له التقليد وما الحكم في ذلك اسطو الجواب وكلم الثوابين  
الكريم الوهاب **فاجبت** جواز التقليد من غير تعييد بالعدر رجانيا للتلقيق مصابا  
للتوفيق بالتحقيق وسأذكر عن اعتماد جواز ذلك ان شاء الله بحجة من الفرع كقول اهل  
الاصول ان شاء الله تعالى ومعه هذه الاوراق المقتضا للامر النبي عليه الصلاة والسلام  
حيث امر بجمع العلم والتعبيد **وسميته** العقد الفريد لبيان الرابع من الخلاف في جواز  
التقليد راجيا من الله سبحانه القبول فهو خير مسؤل وكرم ما مول **فقلت** نعم يصح تقليد  
الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الوضوء بما يسئل من دم وبيع سواء كان من الخراج او  
غيره وسواء كان التقليد لعدو وراسالم من العذر وسواء كان التقليد بعد العمل  
بما يخالفه من مذهب ابي حنيفة او كان قبل العمل به ولكن على المقلد الاثبات بما هو مستنون  
او مستحب عند الامام ابي حنيفة وهو شرط عند الامام مالك كان يتوضأ وناوي كما مر تبعا  
مواليا

يجوز التقليد بلا  
تلقيق من غير تعييد  
بالعدر

مواليا غسله مد لكاجسه **فان قلت** كيف هذا مع قول العلامة الشيخ الامام كمال الدين بن  
الهام في تحريره مسئلة لا يرجع فيما قلده شيئا اي عمل به اتفاقا انتهى **قلت** لا يمنع ذلك ما  
قلده من صحة التقليد لكل المنع على خصوص لعين الا خصوص الجنس وهذه المسئلة ذكرها  
الامدي وابن الحاجب ابو عمر عثمان في الاصول وتبعه في جمع المجموع وغيره ونصه كما في شرح  
اصول ابن الحاجب العامي وهو غير المجتهد اذ اعلم بقول المجتهد في حكم مسئلة فليس الرجوع  
الى غيره اتفاقا لانه التزم ذلك القول بالعلل به واما قبل العمل به فله الرجوع الى غيره من  
المجتهدين انتهى ونظيره بما في كلام غير ابن الحاجب والامدي وموافقهما بما يشتر باثبات  
الخلاف بعد العمل فله التقليد بعد العمل بقول غيره من فله كما في حاشية العلامة ابن ابي شريف  
 وغيرهما وسذكر عن ابن امير حاج شاح التبرير وتبعه في شرحه السيد بادشاه مانصه قال  
التركيب ليس كما قال يعني الامدي وابن الحاجب ففي كلام غيرهما ما يقتضي جريان الخلاف  
بعد العمل ايضا انتهى اي فلنا اتباع القائل بجواز التقليد بعد العمل بقول غيره من فله  
وعلى به وايضا القائل بالمنع ليس على اطلاقه لان القول بالمنع من صحة التقليد بعد العمل  
محمول على ما ذابقي من اثار الفعل السابق اثر يؤدي الى تلقيق العمل بشيء مركب من مذهبيين  
لقول العلامة المحقق الشهاب بن حجر في شرح المنهاج بتعنين محله اي حمل ما قاله ابن الحاجب  
والامدي على ما ذابقي من اثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حنيفة لا يقول  
بكل من الامامين كتقليد الامام الشافعي في مسح بعض الراس والامام مالك في طهارة  
الكلب في صلاة واحدة وكما لوافق بينونة زوجته في نحو تلقيق فكلما اختتمت افتى بانها  
لا بينونة فاراد ان يرجع للاولي ويعرض عن الثانية من غير ابانتها وكان اخذ بشفاعة  
الجواز تقليد للامام ابي حنيفة رحمه الله ثم استحقت عليه فاراد تقليد الامام الشافعي  
في تركها فيمنع فيها لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانهم ولا تغتر  
بظاهر ما مر انتهى يعني من كلام ابن الحاجب ومن وافقه انتهى **وقد** اتبع ذلك العلامة  
ابن قاسم في حاشيته لكنه استعد التصور فقال قوله كان افتى الى اخره في شرح  
الرملي كان افتى شخص بينونة زوجته بطلانها مكرها ثم تبع بعد اتصاف عدتها اعتمدا  
مقلدا ابا حنيفة بطلاق المكره ثم افتاه شافعي بعدم الحنفية فيمنع عليه ان يطلق الاولي مقلدا  
لشافعي وان يطلق الثانية مقلدا لابي حنيفة لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح

لا يصح المقلد فيما  
قلده فيه  
العامي لا يرجع الى  
غير ما عمل به من قول  
المجتهد  
له التقليد بعد العمل  
القول بالمنع محمول  
مثال التلقيق